

تقرير تسليط الضوء للتقرير الطوعي حول التقدم في احراز أهداف التنمية المستدامة في السودان

السودان - اكتوبر 2022



مقدم من:

منظمة نداء التنمية السودانية

تنسيق:

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

3	مقدمة:
3	أولاً: المحاور الرئيسية.....
3	المحور الأول: الحوكمة أو الإطار السياسي.....
4	المحور الثاني: الخطط والاستراتيجيات والميزانية الوطنية للتنمية.....
4	المحور الثالث: الدعم المؤسسي- الهيئات العامة ذات الصلاحيات الواضحة.....
4	المحور الرابع: تنفيذ السياسات وخطط العمل والاستراتيجيات على المستوى الوطني.....
4	المحور الخامس: تنفيذ السياسات وخطط العمل والاستراتيجيات على المستوى المحلي.....
5	المحور السادس: توعية الجمهور وتنمية القدرات.....
5	المحور السابع: آليات الرصد والتقييم والبيانات وإعداد التقارير.....
5	المحور الثامن: الشفافية، المساءلة والوصول للمعلومات.....
5	المحور التاسع: الشراكة المتعددة مع أصحاب المصلحة Multi-stakeholder partnerships.....
6	المحور العاشر: مشاركة المواطنين وإشراك المجتمع المدني.....
7	ثانياً: المواضيع المتقاطعة.....
7	1: التقدم المحرز منذ آخر تقرير طوعي VNR.....
7	2: عدم ترك أحد في الخلف (عدم إستثناء أحد).....
7	3: الحدود الكوكبية.....
8	4: مساهمة المجتمع المدني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.....
9	خاتمة:.....

انخرط المجتمع المدني في مسار أهداف الاللفية الانمائية 2000-2015 وفي تقييم التقدم المحرز والتحديات التي صاحبت مسارات تنفيذها، كما شارك في المشاورات التي أطلقها الامين العام للأمم المتحدة قبل تبني أهداف التنمية المستدامة 2030. إن المجتمع المدني ومنظماته حريصين على المشاركة الفعالة في متابعة ومراقبة بل والمشاركة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فان فكرة الشراكة في سبيل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ليست مجرد هدف من الأهداف السبعة عشر بل هي أيضاً شرطاً مهم لتنفيذ كل الأهداف.

وفي هذا الإطار فان هذا التقرير الطوعي بواسطة المجتمع المدني لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يهدف إلى تفعيل دور واهتمام ومشاركة المجتمع المدني في السودان من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويشمل هذا التقرير عشرة محاور وأربعة مواضيع متقاطعة.

منهجية كتابة التقرير:

اعتمدت كتابة التقرير على مصادر أولية في جمع المعلومات حيث كان هنالك استبيان وزّع على 15 منظمة كما استندت على مجموعة النقاش المركز من خلال الورشة التي اقيمت في مقر منظمة نداء التنمية السودانية بتاريخ 8 حزيران/يونيو 2022.

أولاً: المحاور الرئيسية

المحور الأول: الحوكمة أو الإطار السياسي

أنشئت آلية في العام 2018 للإشراف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المجلس القومي للسكان ممثل فيها وزراء الوزارات المختلفة وأنشئ منتدى لمتابعة وتقييم أداء الآلية من منظمات المجتمع المدني ثم تحولت من المجلس القومي للسكان إلى وزارة المالية والاقتصاد الوطني. كانت الولايات ممثلة في الآلية على مستوى الولاية.

وبشكل عام لا يوجد متابعة وتقييم برلماني وإنما تتم كتابة تقرير لتقييم الأداء بواسطة الآلية. جدير بالذكر أنه في 11 نيسان/أبريل 2019 ومع إعلان سقوط نظام البشير فقد تم حل البرلمان، ووفقاً للوثيقة الدستورية التي حكمت البلاد منذ آب/أغسطس 2019 وحتى انقلاب 25 تشرين الأول/أكتوبر، فقد كان مقرراً إقامة مجلس تشريعي انتقالي وهو ما لم يحدث.

عمليات صنع السياسات والقرارات بشأن أهداف التنمية المستدامة لا تستند إلى معلومات وبيانات يمكن الوصول إليها بسهولة كما لا توجد عمليات شفافة لفهم البيانات الرسمية. توجد مقترحات لمفوضية مكافحة الفساد ولكن لم يتم تشكيلها كما يوجد ديوان المراجعة القومي.

لا توجد خطوات واضحة لضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة فلم تضع الحكومة نهجاً متكاملًا للتنفيذ.

المحور الثاني: الخطط والاستراتيجيات والميزانية الوطنية للتنمية

يعاني السودان كالعديد من بلدان العالم النامي من عدم وجود رؤية وطنية تصبح هي الهيكل العام الذي تتبنى عليه الخطط والاستراتيجيات. على الرغم من غياب الرؤية لكن توجد خطط واستراتيجيات والتي تعاني بدورها من مشاكل في الالتزام وفي التنفيذ لها، كما يبدو أن هنالك ضعف في التحليل الواقعي للفجوة في عملية رسم السياسات.

هنالك خلل في توزيع ميزانيات على أهداف التنمية والاولويات بما يتناسب مع حجم الحاجة الحقيقية، وهو أمر يرتبط أيضا بأن هنالك اشكال في الدراسات والمسوحات.

في بداية عام 2021 أجازت وزارة المالية خطة لمكافحة الفقر كجزء من شروط الاصلاح الاقتصادي التي قام بها السودان في إطار سعيه للانضمام لمبادرة الدول الأكثر فقرا المثقلة بالديون (الهييك)، إلا أن نجاح السودان في التقدم في هذا المسار أعيق بالانقلاب الذي حدث في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

المحور الثالث: الدعم المؤسسي- الهيئات العامة ذات الصلاحيات الواضحة

هنالك آلية حكومية هي نقطة الارتكاز الحكومية (في وزارة المالية) حول أهداف التنمية المستدامة، ولكن لا توجد وكالات متخصصة للتنفيذ بالإضافة لنقطة الارتكاز الوطنية يعمل المجلس القومي للسكان على أهداف التنمية المستدامة المدرجة في الاعلان العالمي للسكان ويعملون مع الجهات الحكومية ذات الصلة.

بالتأكيد هذه واحدة من الثغرات في مسألة التزام السودان بالعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فعلى الرغم من وجود جهة تنفيذ الا انها ادارة محدودة الافراد والصلاحيات بما لا يتناسب مع أهمية الالتزام المؤسسي في انجاز أهداف التنمية المستدامة.

المحور الرابع: تنفيذ السياسات وخطط العمل والاستراتيجيات على المستوى الوطني

يوجد تفصيل أوضح في تقرير استمارة (PEOPLE SCORECARD) ولكن بشكل عام هنالك ضعف في تنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. في العام 2020 اعتمدت وزارة المالية اهداف التنمية المستدامة كمرجعية أساسية لاعداد الموازنة، ولكن على مستوى التطبيق فلم يكن الامر كما ينبغي، خاصة وقد شهد هذا العام تفشي جائحة الكورونا التي أثرت بالطبع على الخطط والموازنات الموضوعه سلفاً.

المحور الخامس: تنفيذ السياسات وخطط العمل والاستراتيجيات على المستوى المحلي

- يرى المبحوثين في التقرير بأن هنالك انخراط محدود للحكومات المحلية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة خصوصا في الأهداف المتعلقة بحاجاتها الملحة.
- كما يرون أيضا أن هنالك شيء من المواءمة وفقا للموارد المتاحة في كل ولاية.

المحور السادس: توعية الجمهور وتنمية القدرات

في إطار نشر الوعي بخطة التنمية المستدامة فلقد تمت ترجمتها ببعض اللغات المحلية مثل الداجو والبداويت، بعض منظمات المجتمع المدني هي من قامت بهذه الترجمة. كما نجد هناك سعي نسبي في الهيئات التعليمية ولدى الباحثين لتحليل وتبادل المعرفة حول أهداف التنمية المستدامة.

تستخدم منظمات المجتمع المدني أهداف التنمية المستدامة في التأطير لعملها، كما يوجد قدر من الدعم داخل العديد من منظمات المجتمع المدني لتنمية القدرات بأهداف التنمية المستدامة.

ومع وجود فرصة كبيرة للشراكات بين منظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة. هناك فجوات محددة في تنمية مهارات منظمات المجتمع المدني تشمل: إدارة المنظمات، الحصول على التمويل، وبناء شراكات.

المحور السابع: آليات الرصد والتقييم والبيانات وإعداد التقارير

لا توجد تقارير دورية منتظمة للرصد والمساءلة حول أهداف التنمية المستدامة، وباستثناء التقارير الطوعية التي تقدم وهي غير سنوية لا توجد عملية رصد متوفرة ولم تتم دعوة المجتمع المدني على نطاق واسع لمراجعة الأدلة حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

المحور الثامن: الشفافية، المساءلة والوصول للمعلومات

هناك اشكاليات في توفر المعلومات وفي توفرها لمن يحتاج إليها ويطلبها ولا توجد سياسات واضحة للافصاح ملزمة للجهات المختلفة، على كون حق الحصول على المعلومات من الحقوق الأساسية المكفولة دستورياً إلا أن تطبيق ذلك على أرض الواقع لا يتناسب مع كونه حق دستوري.

المحور التاسع: الشراكة المتعددة مع أصحاب المصلحة MULTI-STAKEHOLDER PARTNERSHIPS

هناك شراكات ولكن جزئية ومحدودة بين مختلف الشركاء التمويين وتلعب الحكومة فيها الدور الرئيسي مع وجود مبادرة للمجتمع المدني في بعض الولايات بخلق منصة للشراكة متعددة الأطراف تشمل المجتمع المدني والقطاع الخاص والقطاع الحكومي. كما توجد شراكات بين منظمات المجتمع المدني والمجتمعات القاعدية. التزام المنظمات الدولية والاقليمية بالشراكة مع المنظمات الوطنية وقد مثل إلزام مفوضية العون الانساني للمنظمات الاجنبية بايجاد شركاء وطنيين فرصة لتطوير المجتمع المدني.

ومع ذلك، هناك عدة تحديات تواجه الشراكة التنموية لمنظمات المجتمع المدني من أبرزها:

- قوانين تنظيم العمل الطوعي بالسودان
- انقلاب 25 تشرين الأول/أكتوبر والتضييق على الفضاء المدني والسياسي والعودة للعزلة الدولية ما قبل ثورة كانون الأول/ديسمبر.

- رفع قدرات منظمات المجتمع المدني بما يتناسب مع متطلبات

المحور العاشر: مشاركة المواطنين وإشراك المجتمع المدني

في الفترة الانتقالية من آب/أغسطس 2019 ولغاية تشرين الأول/أكتوبر 2021 كانت هنالك مشاركة أكبر للمواطنين وتنظيماتهم القاعدية، كما كانت هنالك مساحات جيدة لعمل المجتمع المدني ولكن الوضع الحالي وعقب انقلاب 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021 تقلصت مساحات مشاركة المجتمع المدني والمواطنين.

1: التقدم المحرز منذ آخر تقرير طوعي VNR

منذ آخر تقرير طوعي في عام 2018 مر السودان بأحداث أساسية مهمة، وهي ثورة ديسمبر التي غيرت نظام الحكم في أبريل 2019، وانقلاب 25 أكتوبر 2021، وفي فترة الحكم الانتقالي التي انتهت بالانقلاب شهدت محاولات لتجاوز التخلف التنموي، وتبني برنامج للإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، ولكن في ذات الوقت لم يتم عمل منظم من قبل الحكومة أو حتى المجتمع المدني لمراجعة وتقييم الاداء وحسب المبحوثين في الدراسة وأنه لم يتم اشراك المجتمع لمدني أو دعوته لأي مراجعة. وقد ذكر المبحوثون نشاط محدود تم عبر منتدى منظمات المجتمع المدني وبتمويل من ال UNDP.

2: عدم ترك أحد في الخلف (عدم إستثناء أحد)

على الرغم من وجود ادراج المجموعات المهمشة في السياسات والخطط ولكن عند التنفيذ تظهر العقبات لأنه في المقام لم يتم استصحاب ذوي المصلحة في تحديد الدولويات الوطنية.

في الفترة الانتقالية التي كان جزء من الأربع سنوات الماضية كان هنالك نشاط كبير من المجموعات المهمشة (النساء، الاشخاص ذوي الاعاقة، الولايات الأكثر تهميشاً) في التعبير والمطالبة بقضاياهم، لم تترتب على ذلك نتائج كبيرة في ما يخص النساء والاشخاص ذوي الاعاقة، في ما يخص الاقاليم المهمشة تنمويا فقد تم توقيع اتفاق للسلام بغرض معالجة أسباب الغبن والتطفيف التنموي ولكن ذلك لم يؤد إلى النتائج المتوقعة منه حتى الآن.

وبشكل عام يمكننا القول بأنه لا يوجد نهج لإدماج مبدأ (عدم استثناء أحد) في التوجه المؤسسي لعمليات صنع السياسات.

3: الحدود الكوكبية

قامت الحكومة الانتقالية (2019-2021) باجازة قانون المجلس الأعلى للبيئة وتشكيله برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء الاتحاديين والجهات ذات الصلة في اطار التأكيد على أهمية الموضوع البيئي وتقاطعته مع كافة البرامج والأنشطة.

هنالك سياسات قديمة ومهمة في مجال حماية البيئة، غير أن مستوى الالتزام بها ضعيف. لا يوجد التزام واضح رغم توافر الإطار القانوني باستدامة الموارد الطبيعية، كما يتغيب مفهومي الاستهلاك والانتاج المستدامين.

توجد مبادرات في القطاع الخاص لخفض انبعاث ثاني أكسيد الكربون وتوجد برامج ممولة ومنفذة من جانب الحكومة مثل RED بحيث المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية هو الجهة المسؤولة عن التنسيق والإشراف على التنفيذ.

لا توجد استثمارات في وسائل النقل العام المستدام فهناك شركة حكومية في العاصمة الخرطوم ولكنها ضعيفة من حيث الامكانيات والتغطية والالتزام البيئي. كما هناك شركات محدودة تعمل على السفر بين الولايات. وأغلب مركبات المواصلات العامة مملوكة من أفراد وتغطية القطارات للحركة محدودة.

يوجد جزء كبير من الصناعات الاستخراجية في السودان (التعدين الأهلي للذهب) ولا توجد أدنى حدّ لتطبيق معايير السلامة البيئية تجاه العاملين ولا البيئة، ولا تُوظّف أرباح هذه الصناعات لخدمة المجتمعات المحلية. كما أن عوائد هذه الصناعات الاستخراجية لا تتضمنها الاحصائيات الرسمية بشكل دقيق لوجود عامل التهريب كمؤثر مهم على القيمة الفعلية الحقيقية لها. والشيء المهم في موضوع استخراج الذهب هو وجود نشاط كبير للشركات التابعة للأجهزة العسكرية والأمنية التي لا تخضع للرقابة العامة في قطاع التعدين.

4: مساهمة المجتمع المدني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

هنالك تطور في وعي المجتمع المدني بأهداف التنمية المستدامة، وتلعب منظمات المجتمع المدني أدوار مهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة خاصة في ظل ضعف الميزانيات الحكومية المتوفرة لتحقيقها. تعمل منظمات المجتمع المدني على تحقيق هذه الأهداف ويضعها البعض في قلب أولوياته الاستراتيجية، كما هنالك نماذج فعالة لمشاركة المجتمع المدني في تحقيق هذه الأهداف، على سبيل المثال هنالك محطات مياه تعمل بالطاقة الشمسية وتدار بواسطة المجتمع نفسه، وهنالك منصات شراكة في عدة ولايات في السودان تضم المجتمع المدني مع القطاعين الحكومي والخاص بمبادرة من منظمات المجتمع المدني.

هنالك تحديات تواجه المجتمع المدني منها ما هو متعلق بالتمويل، ومنها وهو الأهم بعد انقلاب 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021 الجوانب المتعلقة بالبيئة القانونية وتضييق مساحة عمل المنظمات وفرض رقابة أكبر على عملها بواسطة مفوضية العون الإنساني وجهاز الأمن والمخابرات.

لقد جابهت كتابة هذا التقرير تحديات متنوعة من ضمنها عدم توافر المعلومات الدقيقة، وضعف التعاون مع الجهات الحكومية بالإضافة الى أن موضوع تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا يشغل الموقع الذي يستحقه في أولويات منظمات المجتمع المدني، والمنهجية التي اعتمدت في كتابة التقرير قد لا تؤتي تقييم دقيق ولكنها تعطي مؤشرات عامة قد تفيد في اعطاء صورة عن مسار السودان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ان مستوى الالتزام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في السودان لا يزال ضعيفاً وبعيداً عن النقطة التي يجب الوصول اليها، كما أن مستوى التوعية والتبشير بهذه الاهداف لا يزال أقل من المطلوب، ثمة خطوات اتبعت لخلق نقطة ارتكاز حكومية ذات ثقل لتحقيق الاهداف من خلال جعل وزارة المالية هي نقطة الارتكاز الوطنية، ولكن هنالك تساؤلات حول مدى توفير الدعم المؤسسي لهذا الأمر.

فترة التقرير انقسمت بين ثلاث أنظمة حكم: حكم البشير، الفترة الانتقالية، حكومة الانقلاب، وكل فترة من هذه الفترات أخذت طابعاً مختلفاً على مستوى الالتزام بأهداف التنمية المستدامة، وعلى مستوى الشراكة بين الاطراف التنمويين. حيث كانت الحكومة الانتقالية هي الأكثر حرصاً على الشراكة مع كافة الاطراف التنموية داخلياً وخارجياً بما فيها منظمات المجتمع المدني.

على صعيد متصل فان منظمات المجتمع المدني لا زالت بحاجة لبذل المزيد من التعاون والتنسيق فيما بينها وفي اطار تطوير قدراتها بما يؤهلها لشراكات مناسبة في الاطار التنموي.